

المكتب الفني وأربعة عشر عاما من التطوير الجامعي

تقرير إخباري يكتبه محرر صوت الجامعة

السوية لطلاب جامعة قطر.

وبالإضافة إلى كل هذه المهام والإنجازات أسهم المكتب الفني في عدد من المشروعات وأقدم العديد من الإسهامات التي تلبس متطلبات الجامعة في مجال التطوير والتحديث مثل إنشاء مكتبة نموذجية مصفرة للمكتبات الجامعية المتخصصة وتضم جميع إصدارات الجامعة ومراكز البحوث فيها، والتقارير والدراسات التي صدرت عن المكتب الفني وتقارير ودراسات اليونسكو عن الجامعة والمقالات التي تنشر عنها في الصحف المحلية، إضافة إلى أدلة الجامعة وبعض الجامعات الأجنبية وتقارير والنشرات الإحصائية لبعض الوزارات والمنظمات التربوية الإقليمية والدولية.

وكان من المهام الرئيسية التي أنجزها المكتب الفني للتطوير الجامعي منذ إنشائه متابعة الدراسات المقترحة ودراسة التصميمات الهندسية لمباني الجامعة الحالية. ولأداء مهمة الإشراف الفني والإداري على مراحل إنشاء الحرم الجامعي الجديد تشكلت بالمكتب لجنة لهذا الغرض هي لجنة المباني التي ضمت في عضويتها الأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي والدكتورة جهينة عيسى والدكتورة لطيفة الحوطي وقامت بمراجعة التصميمات الهندسية مع المهندسين المختصين والتعرف على آراء الهيئة التدريسية وإدخال التعديلات التي يمكن أن ترفع كفاءة المبنى الجديد بما يخدم الأغراض الأكاديمية والاحتياجات المستقبلية.

وقد أنجزت اللجنة العديد من المهام بدءاً من دراسة الرسومات الخاصة بالمباني الدائمة للجامعة وانتهاء بالإشراف على خطوات الانتقال إلى الحرم الجامعي الجديد وإنشاء مسجد الجامعة ومكتبة البنين واستكمال المنشآت الرياضية.

كذلك يساهم المكتب الفني للتطوير الجامعي في دراسة وتنفيذ واحداً من أهم المشروعات التي تنفذ بها جامعة قطر بين جامعات الوطن العربي وهو مشروع سفينة مختبر البحار التي تم الاحتفال رسمياً بافتتاحها في التاسع من نوفمبر عام ١٩٨٢ بحضور مدير اليونسكو ووزير التربية ممثلين عن الهيئات والجامعات الخليجية والدولية والإقليمية. كما ناقش المركز مشروعاً لإنشاء ناز بحري ورفع مذكرة بهذا الشأن للرئيس الأعلى للجامعة وبناء عليها تم تخصيص مكان على الخليج مباشرة في أرض الجامعة التي وافق صاحب السمو أمير البلاد المفدى الرئيس الأعلى للجامعة على تخصيصها للجامعة لتكون مقر المركز علوم البحار والثاني البحري.

وساهم المكتب أيضاً في إعداد تقرير مجموعة الخبراء الاستشاريين البريطانيين ومشروع تشجير السور الخارجي للجامعة.

وقائمة إنجازات المكتب الفني للتطوير الجامعي على طولها لا تزال ممتدة فالمهام الحالية والمستقبلية للمكتب تشمل العديد من المشروعات الهامة أولها إعداد مشروع خطة للجامعة الذي يهدف إلى زيادة كفاءة الجامعة داخلياً وخارجياً والسعي إلى تحقيق ذلك عن طريق تعبئة وحشد الطاقات من أجل تحقيق المزيد من فعالية الجامعة وزيادة قدرتها على الاستجابة للتطورات والاحتياجات المتجددة. وقد ارتكزت أهداف الخطة على محاور ثلاثة الأولى محور تعليمي والثاني محور تنظيمي والثالث محور تخطيطي.

ويقوم المكتب حالياً بمتابعة وإجراء الدراسات اللازمة في أربعة مجالات هي: مجال الشؤون الأكاديمية، ومجال الكفاءة التعليمية للطلاب، ومجال البرامج الجامعية والتنمية في مجال الخدمات لساندة. وتحقيقاً لهذه الأهداف المستقبلية.

صدر قرار مدير الجامعة في ٢٣ فبراير الماضي بتشكيل سبعة لجان فرعية للمكتب تقوم بإجراء الدراسات اللازمة كل في مجال اختصاصها وهي: لجنة الخطة ولجنة تطوير الحرم الجامعي، ولجنة الشؤون الأكاديمية، ولجنة الكفاءة التعليمية ولجنة البرامج والتنمية في مجال الخدمات والاتحادات والمجالس الجامعية وأخيراً لجنة الخدمات لساندة.

تلك إنجازات بلا شك يقصر عنها العمر الزمني للمكتب الفني للتطوير الجامعي الذي لا يتجاوز الأربعة عشر عاماً. لكن إخلاص العاملين به وبأهم التابع من قناعتهم بأهمية عملهم وإسهامهم في الوصول بالجامعة التي ترعى المكتب إلى الكفاءة اللاحقة بها علمياً وأكاديمياً وبحثياً

عصر المؤسسات الأكاديمية - كعصر الإنسان - لا يحسب ولا ينبغي أن يحسب بالسنين فقط.. بل بالإنجازات.. ورغم أن عمر المكتب الفني للتطوير الجامعي لا يزيد على أربعة عشر عاماً، إلا أن قائمة إنجازاته أطول من ذلك وأعمق.. وقد عبر عن ذلك بوضوح سعاده الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي في المقدمة التي كتبها للكتاب الذي ظهر مؤخراً بعنوان «المكتب الفني للتطوير الجامعي: نشأته ودوره وإنجازاته ١٩٧٩ - ١٩٩٢» حينما ذكر «أن تاريخ المكتب الفني هو تاريخ الإنجازات والعطاءات المستمرة».

فقد أنشئ المكتب، أو صدر قرار إنشائه وتشكيل لجانه في السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٧٩ ليكون هيئة إستشارية تتبع مدير الجامعة ويرفع إليه مقترحاته وتوصياته وبشأن تطوير العمل الجامعي ويقوم باعداد بعض الدراسات المطلوبة للجامعة سواء مبادرة منه أو بتكليف من مجلس الجامعة أو مديرها. فقد كان من الضروري بعد إنشاء الجامعة عام ١٩٧٧ أن يتم التفكير في إيجاد هيئة فنية تتولى مسؤوليات تطوير الجامعة وتسهم في تنظيم شؤونها. وبذلك تم تشكيل أول هيئة للمكتب الفني للتطوير الجامعي من كل السيد الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي مقرأً والأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي والدكتورة جهينة سلطان العيسى، والدكتورة لطيفة الحوطي، والدكتور عادل غنيم أعضاء وبعد فترة انضم إلى عضوية المكتب بعد أقل من عام من تشكيله الدكتور عبدالرحمن الإبراهيم ثم الدكتور عبدالحميد الأنصاري والدكتور جبر فضل النعيمي ثم تغير تشكيل المكتب بعد تولي الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي مسؤولياته كمدير للجامعة بالنيابة وتولى الدكتور عبدالرحمن حسن الإبراهيم مهام أمين عام الجامعة ثلاثة مرات، فأنضم إلى عضويته في المرة الأولى كل من الدكتور عصام رشدي والدكتور عبدالعزيز كمال والدكتورة فوزية بوكشيبة وانضم في المرة الثانية عام ١٩٩٠ كل من الدكتور علي أحمد الكبيسي والدكتورة نور سلطان العيسى. ويضم التشكيل الحالي الذي صدر به قرار مدير الجامعة في ١٩٩٢/١١/٢٥ الأستاذة الدكتورة لطيفة الحوطي مقرأً والأستاذ الدكتور عبدالعزيز البيومي والأستاذ الدكتور عادل غنيم والأستاذ الدكتور محمد عزت عبدالموجود والأستاذ الدكتور عصام رشدي والدكتور علي أحمد الكبيسي والدكتورة نور سلطان العيسى والدكتور ناصر محمد معرفة أعضاء.

وقد قام المكتب الفني منذ إنشائه بالعديد من المهام وحقق الكثير من الإنجازات. ففي الفترة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٥ قام المكتب بحصر الدراسات الخاصة بتطوير الجامعة وتكليفها وإسماؤها ووحداتها والمراكز والبرامج والمشروعات الجديدة، وإستكمال أعداد الدراسات اللازمة لمشروعات الكليات أو المراكز والبرامج الجديدة ومتابعة الدراسات والفقرات والتصميمات الهندسية للحرم الجامعي الجديد (الحال) وتنسيق الاتصال بالمسؤولين عن أعمال الإنشاءات الجديدة وضمان ملاءمتها لاحتياجات الجامعة. وبعد الانتقال إلى الحرم الجامعي الحالي أعيد النظر في إختصاصات المكتب لتواكب التطلعات المتطورة للجامعة، فبالإضافة إلى المهام السابقة أضيفت مهام أخرى مثل دراسة توصيات وقرارات الاتحادات الجامعية العربية ومجلس التعليم العالي لدول الخليج ورابطة الجامعات الإسلامية والاتحاد الدولي للجامعات واقتراح وسائل إستفادة جامعة قطر منها والقيام بدراسات حول الخدمات والمساندة بالجامعة وامكانية تطويرها وتحديثها.

وقد أنجز المكتب الفني للتطوير عدداً من الدراسات الهامة مثل دراسة إنشاء مطبعة للجامعة وانتهت الدراسة التي أنجزت في ديسمبر ١٩٧٩ إلى تأجيل الموضوع حيث لم يشعر الدارسون بالحاج الضرورية لإنشاء مطبعة جامعية في ذلك الوقت.. وفي عام ١٩٩٢ تم إعادة دراسة الموضوع نصحاً للظروف الجديدة للجامعة والتي تستدعي إحياء فكرة وجود مطبعة محدودة للسوق باحتياجات الجامعة في طبع مطبوعاتها وتم إدراج ميزانية مناسبة للمشروع في ميزانية الجامعة للعام المالي ١٩٩٢/٩٢.

كما أنجز المكتب دراسة ثانية عن إنشاء مركز للمعلومات وفيها تم وضع خطة للعمل لتنفيذ وحدة معلومات خاصة بجامعة قطر تضمنت مسح مصادر المعلومات داخل الدولة وتنمية نظام الجمع والحفظ والإسترجاع للمعلومات بالكمبيوتر والبدء بتجميع النشرات والتقارير والدراسات العلمية عن قطر سواء المتواجدة بالداخل أو الخارج. أما الدراسة الثالثة فقد تم إنجازها عام ١٩٨٠ وتدور حول الكفاءة التعليمية ودراسات أخرى عديدة حول نظام الضمان الاجتماعي بالجامعة والإسكان الطلابي ونظام التغذية بالجامعة والقدرة الاستيعابية للقاعات الدراسية والمختبرات بالمبنى الدائم ووضع نظام لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وحساب متوسط التكلفة